

Distr.: General
30 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

مذكرة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير الذي أعده الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ليفينغستون سوانيانا، عملاً بقرار المجلس ٤/٣٦.

موجز

يعرض الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، في هذا التقرير الذي هو أول تقرير يعده المكلف الحالي بالولاية، آراءه الأولية ونطاق العمل المزمع القيام به، ويسلط الضوء على الرؤية والأولويات التي ستتناول في إطار الولاية وفقاً لما هو وارد في قرار مجلس حقوق الإنسان ٦/١٨ والقرارات اللاحقة بشأن هذا الموضوع، وآخرها القرار ٤/٣٦.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-12554(A)



* 1 8 1 2 5 5 4 *

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير الذي أعده الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف مقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ٦/١٨ والقرارات اللاحقة ٩/٢١ و ١٥/٢٥ و ٩/٢٧ و ٢٩/٣٠ و ٣/٣٣ و ٤/٣٦، وهو أول تقرير يعده المكلف الحالي بالولاية منذ تعيينه من قِبَل المجلس في دورته السابعة والثلاثين. والخبير المستقل مطالب بتقديم تقارير بانتظام إلى المجلس وإلى الجمعية العامة، عملاً بالقرار ٦/١٨ والفقرتين ١١ و ١٢ من القرار ٤/٣٦.

٢ - ويذكّر الخبير المستقل بأن المجلس دعا إجمالاً، في القرار ٦/١٨ الذي أنشئت الولاية بموجبه، إلى إقامة نظام دولي يمكن أن تتمتع فيه الشعوب بالحقوق في التضامن الدولي والتنمية وتقرير المصير؛ وتمارس فيه السيادة الفعلية على ثرواتها ومواردها الطبيعية؛ وتسعى فيه بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتُتاح لها فيه فرصة متكافئة في المشاركة في اتخاذ القرار على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ وتشارك فيه في تحمل مسؤولية التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومثلما لاحظ المكلف السابق بالولاية (A/HRC/21/45) و (Corr.1)، فإن القرار ٦/١٨ وثيق الصلة بقرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) بشأن إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، و ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، و ٢٢٣/٦٥ بشأن إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

٣ - وتدعو الولاية إلى اتخاذ نهج شمولي بشأن أعمال حقوق الإنسان، مع مراعاة الواجبة لعالمية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وعدم قابليتها للتصرف، ومن ثم تهيب الولاية بجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تتعاون على تحقيق الطموحات المنصوص عليها في الميثاق وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٤ - ويقدم الخبير المستقل في هذا التقرير رؤيته بوصفه المكلف الثاني بالولاية، وهو يحدد النهج الذي يعتزم اتخاذه من أجل تنفيذ الولاية التي كلف بها تنفيذاً كاملاً.

٥ - ويسترشد التقرير بالإطار المعياري القائم لحقوق الإنسان الذي يتضمن مقاصد ومبادئ الميثاق، وبالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وبالعديد من الصكوك والمبادئ والإعلانات والقرارات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة والآليات الإقليمية، التي تؤكد من جديد إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره، وبتساوي حقوق الرجال والنساء، وبواجب الدول، صغیرها وكبیرها، في تهينة ظروف تعزز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح، مع المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

٦ - وانطلاقاً من العمل الذي أداه المكلف الأول بالولاية، ألفرد موريس دي زاياس، الذي وجّه من خلال مشاوراته ودراساته الموضوعية عملية تنفيذ الولاية في السنوات الست الأولى، يود الخبير المستقل أن يستكشف العقبات الراهنة التي تعوق تحقيق ديمقراطية حقيقية وتنمية منصفة، وأن يحدد الحلول المحلية المنشأ، وأن يتبادل الدروس المستخلصة. وسيقترح الخبير المستقل نهجاً مبتكرة لإقامة شراكات قادرة على البقاء بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وسيركز

الخبير المستقل كذلك على عدد من الأولويات المواضيعية، الواردة بإسهاب في الفقرات التالية، ما دامت ذات تأثير على إقامة أي نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وعلاوةً على ذلك، يوجد حيز في إطار الولاية يتيح التأمل النقدي في الكيفية التي تتلاقى بها التوصيات الناشئة عن هذه الأولويات المواضيعية مع أهداف التنمية المستدامة.

٧- ويود الخبير المستقل أن يشارك بفعالية في المحافل الدولية وأن يبحث الدول على المشاركة وأن يتعاون ويتشارك مع مكلفين بولايات أخرى في إطار الإجراءات الخاصة. وهو يرى أن من الضرورة الملحة تنسيق عمله مع الآليات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومنها اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة، فضلاً عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع مؤسسات متعددة الأطراف كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويود أن يتشاور مع الهيئات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التعاون الإسلامي. ويأمل الخبير المستقل فضلاً عن ذلك في استكشاف أوجه التآزر مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية في جميع مناطق العالم.

٨- ويرى المكلف بالولاية أن "المشاركة المدنية" قيمة أساسية وعنصر رئيسي في إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وفي سياق تحقيق أهداف الولاية، سيسعى الخبير المستقل إلى دراسة الممارسات الراهنة للدول واقتراح التدابير الضرورية التي تمكن الدول من تضييق أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة التي تهدد السلام العالمي والتنمية المستدامة. ويعتقد الخبير المستقل أن من الممكن تحقيق نظام عالمي جديد، يركز إلى الاحترام الشامل لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والتنمية المنصفة.

٩- وستشمل الأنشطة المضطلع بها في إطار الولاية إجراء دراسات مواضيعية بشأن مجالات تركيز محددة، ومشاورات، وحوار على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها الدول ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية. وسيسعى الخبير المستقل إلى المشاركة الفعالة في المناقشات الدولية الرئيسية بشأن الديمقراطية والانتخابات والهجرة والتمويل المقدم من الجهات المانحة وإصلاح القطاع العام. وبالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات وإجراء دراسات مواضيعية، سيجري الخبير المستقل زيارات قطرية وحواراً مع الحكومات بشأن التدابير الضرورية لدعم المعايير المتفق عليها للديمقراطية والتنمية المستدامة، فضلاً عن تحديد العقبات الهيكلية أو النظامية أو غيرها - التي تعوق تحقيق التنمية المنصفة. وسيقدم الخبير المستقل المشورة وينفذ أنشطة لجلب التأييد وي طرح بواعث قلق، بحسب الاقتضاء، عن طريق أساليب العمل المتفق عليها للإجراءات الخاصة، بما في ذلك إصدار بلاغات وبيانات عامة، وذلك بالاشتراك مع المكلفين الآخرين بولايات بحسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص لمنطوري نوع الجنس والإعاقة. وسيتحاور مع الدول لضمان احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وسيقترح التدابير التي تعزز المواطنة الفعالة وتحسين التقدم الاقتصادي والإنصاف، مع مراعاة الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفرادى الدول الأعضاء.

١٠- وفي هذا التقرير، يعرض الخبير المستقل في البداية نطاق الولاية، ثم يحدد عدداً من الأولويات المواضيعية التي يتطلع إلى دراستها وإعداد تقارير بشأنها في فترة ولايته. ويبين في الجزء الأخير من التقرير الأسلوب المنهجي الذي يتوخاه في تنفيذ ولايته.

ثانياً- الولاية

١١- وفقاً للفقرة ١٤ من القرار ٦/١٨، يُكلف الخبير المستقل بما يلي:

(أ) تحديد العقوبات الممكنة التي قد تعرقل إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف وحمائته وتقديم مقترحات و/أو توصيات إلى مجلس حقوق الإنسان، بشأن الإجراءات الممكنة اتخاذها في ذلك الصدد؛

(ب) تحديد أفضل الممارسات في مجال إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف وحمائته على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) التوعية بأهمية إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف وحمائته؛

(د) التعاون مع الدول من أجل تعزيز اتخاذ تدابير على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي ترمي إلى إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف وحمائته؛

(هـ) العمل بتنسيق وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والإجراءات الخاصة الأخرى لمجلس حقوق الإنسان، والمؤسسات المالية الدولية، وكذا مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى الممثلة لأوسع طائفة ممكنة من المصالح والتجارب، كل في إطار ولايته، مع تجنب الازدواجية التي لا لزوم لها، لا سيما بحضور المؤتمرات والتظاهرات الدولية ذات الصلة ومتابعتها؛

(و) إدراج منظور جنساني ومنظور خاص بالإعاقات فيما يقوم به الخبير المستقل من عمل؛

(ز) رفع تقارير بانتظام إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة وفقاً لبرنامج عمل كل منهما؛

(ح) دعم عملية ترسيخ وتعزيز الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم أجمع.

١٢- وتدعو الولاية إلى تحديد العقوبات وأفضل الممارسات وصياغة مقترحات وتوصيات بشأن الإجراءات الممكنة. وحيثما وُجد إطار معياري وافٍ لتحقيق نظام دولي ديمقراطي ومنصف، فإن التحدي سيكون في الممارسة الراهنة. ويوجد انفصال بين النظرية والممارسة. وسيدرس المكلف بالولاية الممارسة الراهنة من أجل تحديد الفجوات وتسليط الضوء على النماذج القائمة التي تحققت فيها نتائج مبشرة. وسيسعى الخبير المستقل، عن طريق المشاورات والدراسات والتعاون مع مكلفين آخرين بولايات، إلى تعزيز الفهم العام للولاية على جميع المستويات.

ثالثاً - الولايات المواضيعية

١٣ - يقترح الخبير المستقل أن يتناول، في أثناء ولايته، عدداً من الأولويات المواضيعية، هي: (أ) أشكال الديمقراطية وممارستها؛ (ب) مشاركة الجمهور في اتخاذ القرار في المؤسسات المتعددة الأطراف؛ (ج) الفساد والحكومة المفتوحة؛ (د) نشوء محافل عالمية للحكومة؛ (هـ) التحديات الاقتصادية العالمية؛ (و) الشباب الذي يواجه الضعف والعنف، وكذلك الفرص. ورغم أن هذه المواضيع تعكس مجالات الاهتمام الرئيسية للمكلف بالولاية، فهي ليست حصريّة ويمكن تعديلها بناءً على مزيد من التعليقات والاقتراحات. ويسعى الخبير المستقل إلى تلقي آراء بشأن هذه المواضيع، وأفكار بشأن العقبات والممارسات الجيدة المتعلقة بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. ويرحب الخبير المستقل بتقديم معلومات بشأن هذه المواضيع، وبتقديم أمثلة عملية لتأثيرها على حقوق الإنسان، على البريد الإلكتروني التالي: ie-internationalorder@ohchr.org.

ألف - أشكال الديمقراطية وممارستها

١٤ - يدرك المكلف بالولاية أن الديمقراطية، رغم النقاش المستفيض الذي دار على مدى قرون حول مفهومها، ورغم اعتبارها "قيمة عالمية"، لا تزال بعيدة عن التحقيق على الصعيد العالمي^(١). ولا يزال العالم في حالة من التغير المستمر، وهو يشهد تراجعاً عن الديمقراطية بظهور أحزاب سياسية شعبية والطغيان الزاحف للقيادات المستبدة. ويرى المكلف بالولاية، على نحو ما لاحظته سلفه، أن الديمقراطية مفهوم يدور حوله الكثير من الجدل وتنسب إليها الدول مضامين مختلفة. وسيقل تركيز العمل في هذا المجال مستقبلاً على التصور النظري، وسيتركز أكثر على ممارسة الديمقراطية على المستوى الوطني. فما هو تفسير انبعاث الأشكال المختلفة للشعبوية والنزعة القومية في مناطق مختلفة من العالم؟ وما هي العلاقة بين هذا الانبعاث والنزاعات؟ وهل يمكن أن يُعزى ذلك إلى انعدام الديمقراطية أو إلى التطبيق المشوّه للمعيار؟ وهل يمكن أن يُعزى ذلك أيضاً إلى الفشل الكامل للنماذج الديمقراطية للحكومة في التحول الاجتماعي والاقتصادي المنشود الذي يطلبه جمهور الناخبين؟ ويجب علينا أن نعمل النظر في الممارسات القائمة في جميع أنحاء العالم وأن نحدد العقبات التي تعوق نمو الديمقراطية والتنمية المنصفة. وهل القيم الأساسية للديمقراطية - وهي المشاركة، والاندماج، والمساواة، والمعاملة بالمثل، والحوار والتوافق، والمنافسة العادلة، واحترام الحقوق - معرضة للخطر؟ وما الذي يفسر ظهور النماذج المسماة النظام القائم على الجدارة، والديمقراطية المسلحة، والدكتاتورية المقنعة، بأنها ديمقراطية؟ وإلى أي مدى أسهمت ظواهر القومية العرقية، والصراع على الموارد، والحرمان من الحقوق، والنزعة العسكرية، والأصولية الدينية والثقافية، والإفراط في التركيز على السيادة الوطنية في زيادة مظاهر عدم المساواة وانعدام الأمن والظلم الاجتماعي داخل الأمم؟

١٥ - وينوه المكلف بالولاية بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/١٩، الذي ربط فيه المجلس الديمقراطية بحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهو يدرك أنه، رغم تشارك النظم الديمقراطية في سمات مشتركة، لا يوجد نموذج وحيد للديمقراطية وأن الديمقراطية لا تخص أي بلد أو أي

(١) Amartya Sen, "Democracy as a universal value", *Journal of Democracy*, vol. 10, No. 3 (July 1999)

منطقة^(٢). وبالإضافة إلى ذلك، يشدد المكلف بالولاية على ضرورة إيلاء الاحترام الواجب للسيادة وللحق في تقرير المصير. ومع ذلك، ينبغي إلقاء نظرة عميقة إلى الآليات والهياكل القائمة من أجل الوقوف على الكيفية التي تعززت بها الديمقراطية أو قُوضت أو عُدلت بناءً على اعتبارات إثنية أو سياسية أو اقتصادية، ولتقديم توصيات بشأن كيفية إعادة النظر في الديمقراطية وتكييفها بهدف التمكين من اكتساب المرونة وتحقيق الاستقرار. وعلاوةً على ذلك، فإن الخبر المستقل يدرك الفجوة بين الإطار المعياري لحقوق الإنسان، الذي يؤكد حق المرأة في المشاركة في النظام السياسي الوطني والدولي^(٣)، واستبعاد المرأة من الشؤون العامة^(٤). ومن ثم فإن تقييم الخبر المستقل لطرق تعزيز العمليات الديمقراطية سيتناول بالضرورة الكيفية التي يتسنى بها لهذه النظم أن تكون شاملة ومستجيبة للمواطنات، إضافةً إلى المواطنات من الفئات المهمشة الأخرى.

١٦ - وتزدهر الديمقراطية عندما يمارس المواطنون حقهم في اختيار قيادتهم في مناخ خال من العنف أو الإكراه أو الإكراه أو التلاعب. ويدرك الخبر المستقل أن الانتخابات المعيبة في كثير من مناطق العالم أدت إلى نزاعات وتشرد داخلي وحرمان تعسفي من الحياة، وأدت أيضاً في أحيان كثيرة إلى اضطراب اقتصادي. وينبغي ألا تكون الانتخابات مجرد طقوس تُمارس بشكل روتيني، وإنما أن تعكس التعبير الحر والإرادة الحرة للناس (انظر A/HRC/24/38، الفقرتان ١٥ و ١٩). ولا يمكن أن تُجرى انتخابات حرة وعادلة دون احترام سيادة القانون ودون مؤسسات مستقلة، مثل وجود هيئة مستقلة تدير الانتخابات، وجهاز قضائي مستقل، وصحافة حرة. ويجب أيضاً أن تكون المؤسسات المستقلة خاضعة للمساءلة عن استخدام سلطتها، وبالأخص عندما تخضع لضغوط سياسية وتتخذ موقفاً متحيزاً وتستخدم سلطتها ونفوذها لتقويض إرادة الناس.

١٧ - ويعي المكلف بالولاية قرار الجمعية العامة ١٧٢/٥٠ الذي أقرت فيه الجمعية بأنه لا يوجد نظام سياسي وحيد أو نموذج عالمي للعمليات الانتخابية يناسب جميع الأمم وشعوبها، وبأن النظم السياسية والعمليات الانتخابية تخضع لعوامل تاريخية وسياسية وثقافية ودينية؛ بيد أن الانتخابات المعيبة تشكّل في كثير من الأحيان تهديداً للنظام الدولي الديمقراطي والمنصف. ويتطلع المكلف بالولاية إلى إشراك الدول في التصدي للعقبات الراهنة التي تعوق الانتخابات الحرة والعادلة والشاملة للجميع، وفي تحديد أفضل الممارسات عند الاقتضاء. وسيلتمس المكلف بالولاية الآراء وأفكار الخبراء بشأن نظم وإجراءات الانتخابات وتأثيرها على حقوق الإنسان. وتشمل مجالات الاهتمام إجراءات تعيين هيئات مراقبة الانتخابات، واعتماد المراقبين، وتعيين موظفي الاقتراع، وإجراء الانتخابات، وإرسال وإعلان النتائج، والاتصال بوسائل الإعلام،

(٢) انظر الفقرة ١٣٥ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٢؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان ٣ و ٢٥؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المواد ٣ و ٧ و ٨؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٣ (١٩٩٧) بشأن المرأة في الحياة العامة. وانظر أيضاً الغاية ٥-٥ من أهداف التنمية المستدامة، التي تسعى إلى كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص لتولي مناصب القيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

(٤) انظر، مثلاً، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة (A/HRC/23/50)، الذي يركز على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة.

والحق في التنظيم والتجمع، والتقيد بقوانين الانتخابات، ومعالجة النزاعات المتعلقة بالانتخابات، وتنفيذ توصيات تقارير مراقبي الانتخابات.

باء - مشاركة الجمهور واتخاذ القرارات في المؤسسات المتعددة الأطراف

١٨ - يشكل الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة عاملاً أساسياً في إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وتقر المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحق كل مواطن وفرصته في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إما بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين جرى اختيارهم اختياراً حراً. ولا يقتصر الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات على الشؤون المحلية وإنما يمتد إلى المؤسسات العالمية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حيث ينبغي احترام حق الشخص في أن يُستمع إليه. ويعي المكلف بالولاية أن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أشار إلى أن مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون جزء من مهام الأمم المتحدة لا تقل أهمية عن حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنمائية، وأن الناس يطالبون باحترام سيادة القانون، بما في ذلك المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم^(٥). ويدرك المكلف بالولاية أيضاً وجود مجموعة مهمة من الآراء العامة العالمية التي تدعو إلى ضرورة مشاركة المواطنين خارج الحدود الوطنية لأن القرارات العامة الرئيسية تُتخذ على نحو متزايد خارج الدولة القومية.

١٩ - وفي هذا الصدد، يعتزم الخبير المستقل أن يبحث الكيفية التي يمكن بها إعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة على نحو أفضل في المحافل المتعددة الأطراف، وذلك مثلاً باستكشاف الكيفية التي يمكن أن يُطبق بها كلٌّ من التعليق العام للجنة المعنية بحقوق الإنسان رقم ٢٥ (١٩٩٦) بشأن المشاركة في الشؤون العامة والحق في التصويت ومشروع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال الفعالة للحق في المشاركة في الشأن العام، الذي طلب مجلس حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تعده لعرضه على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين، في المجالات المتعددة الأطراف^(٦). وفي الوقت الراهن، مثلاً، تتألف الجمعية العامة من ممثلي الحكومات مع إتاحة حيز محدود للمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، رغم الأحكام التي تنطوي عليها المادتان ٧ و ٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي الأحكام التي تعترف بحق المرأة في المشاركة في الحياة العامة والسياسية لا على المستوى الوطني فحسب وإنما أيضاً بصفتها التمثيلية على المستوى الدولي، لم تزد أعلى نسبة مئوية لتمثيل المرأة في مجلس الأمن والجمعية العامة في عام ٢٠١٦ على ٢٧ و ١٩ في المائة، على التوالي^(٧). وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى تأثير اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي على قطاعات عريضة من السكان، أعرب المكلف السابق بالولاية عن دعمه لاستطلاع الرأي العام العالمي بشأن مسائل من قبيل السلام والبيئة والتراث المشترك للبشرية. وأعرب عن دعمه أيضاً

(٥) كلمة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في دورته العادية الثانية في عام ٢٠١١.

(٦) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٣٢.

(٧) UN News, "Feature: A conversation with female ambassadors about the UN Security Council", 17 March 2016.

لإدماج المواطنين في الهيئات العالمية لاتخاذ القرارات بإنشاء جمعية برلمانية تابعة للأمم المتحدة. ويود الخبير المستقل أن يتواصل مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن التقدم المحرز في إنشاء هذه الآليات وجدوى إنشاء مثل هذه الآليات التي يمكن عن طريقها مراعاة آراء المجتمع المدني وآراء الأصوات المغيرة في هياكل اتخاذ القرارات العالمية.

٢٠- وبينما شكلت مؤسسات متعددة الأطراف، كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، النظام الاقتصادي الدولي، ينبغي القيام بالمزيد لجعل هذه المؤسسات أكثر استجابةً وشمولاً؛ ولا غنى عن ذلك لتمكين هذه الوكالات من مواجهة التحديات العالمية الراهنة. ويعي الخبير المستقل الجهود التي يبذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتواصل مع المجتمع المدني لتحقيق الشرعية وزيادة الفعالية الإنمائية^(٨). ويقع على عاتق هذه المؤسسات، بوصفها مؤسسات عالمية، التزام باتخاذ قرارات وفقاً للمبادئ الأساسية للحكومة الديمقراطية، كالشفافية والشمول والاستجابة والمساءلة. وتتطلب المشاركة في اتخاذ القرارات أن تُتاح لجميع الجهات صاحبة المصلحة الفرصة للتأثير على المبادرات الإنمائية والقرارات والموارد التي لها تأثير على حياة هذه الجهات، والتشارك في مراقبة هذه المبادرات والقرارات والموارد.

٢١- ويود الخبير المستقل أن يستند إلى العمل السابق الذي أُنجز في هذه المجالات، وأن يتواصل مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن التقدم المحرز في تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف الشاملة، مع النظر في وقت لاحق في كيفية تأثير ذلك على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

جيم- الفساد والحكومة المفتوحة

٢٢- يدرك الخبير المستقل الآثار السلبية للفساد على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ويعرب عن تقديره للعمل المهم الذي أُجري في هذا المجال. ويشكل وضع مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، التي تهدف إلى منع الآثار السلبية لأنشطة الشركات على حقوق الإنسان، تقدماً مهماً في هذا الصدد. ومع ذلك، لاحظ المكلف السابق بالولاية (انظر A/HRC/37/63، الفقرات ٥٩-٦٢) أن عدم وجود آلية إنفاذ يقوّض فعالية المبادئ التوجيهية. وثمة حاجة ماسة إلى اعتماد اتفاقية ملزمة قانوناً بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإلى فرض مسؤولية مدنية وجنائية على الشركات عبر الوطنية، باعتبار ذلك وسيلة لحماية أصحاب الحقوق من الانتهاكات التي تسمح بها الحكومات الفاسدة والمستثمرون والمضاربون الفاسدون. وبعبارة أخرى، إبرام معاهدات، يود المكلف بالولاية أن يتواصل مع الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن الممارسات الجيدة التي تعبر عن الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص، وإعمال حقوق العمل وحماية البيئة، فضلاً عن التزام مؤسسات الأعمال بعدم التمييز والممارسات الأخرى التي تحترم الحقوق.

٢٣- ويمثل الحق في حرية الرأي والتعبير (المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، والحقوق في التجمع وتكوين

(٨) Victoria Kwakwa, "Multilateralism for an inclusive world", World Bank, 1 November 2017

الجمعيات (المادة ٢٠ من الإعلان العالمي والمادتان ٢١ و ٢٢ من العهد)، ركناً أساسياً لإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. ولا يمكن للمواطنين، دون بيئة مواتية، أن يشاركوا بحرية وأن يطالبوا بحكم خاضع للمساءلة ومتجاوب. وتتعهد البلدان، بموجب مبدأ "الحكومات المفتوحة"، بحماية منظمات المجتمع المدني باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة والاستجابة لمواطنيها^(٩). وينبغي أن تتسم الحكومات المفتوحة بالانفتاح على المشاركة المدنية والمشاركة في وضع السياسات والحكم، بطرق منها حماية الحريات المدنية. وبموجب مفهوم الحكومة المفتوحة، ينبغي للدول أن تعزز حرية تكوين الجمعيات باتخاذ تدابير لإزالة العقبات التي تعوق التسجيل والحصول على الموارد الدولية والمزايا الضريبية والتبرعات من الأفراد ومن الشركات، فضلاً عن تعزيز منظمات المجتمع المدني والحكومات (انظر A/68/299، الفقرة ٤٣).

٢٤- وإدراكاً للمخاطر التي يواجهها منظمو حملات مكافحة الفساد وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في مجال الحكم الرشيد، سيكون من المهم أيضاً تحليل الارتباط بين قمع النشاط المدني وتفاقم مظاهر عدم المساواة. وفي هذا الصدد، يود الخبير المستقل أن يجمع معلومات عن أنشطة المراقبة من جانب المواطنين والهامش المتاح للمجتمع المدني للمشاركة والإسهام في أعمال الهيئات الوطنية الدولية لمكافحة الفساد.

٢٥- وعلاوة على ذلك، يتوخى الخبير المستقل مزيداً من الآراء بشأن تدابير تعزيز المساءلة عن الفساد. وهو يعترف، بالإضافة إلى بحث دور المحاكم الوطنية والدولية، أن يتحاور مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن التعاون الدولي القائم - الذي يمكن تعزيزه - من أجل التصدي لعنصر الفساد عبر الوطني، إما عن طريق التدريب والتشارك في الممارسات الجيدة، وإما بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وإما بالتعاون في مجال استعادة الأصول المسروقة.

دال- نشوء محافل عالمية للحكومة

٢٦- في عالم يزداد ترابطاً، ليست المنظمات الدولية الفضاء الوحيد الذي تتخذ فيه القرارات المتعددة الأطراف. وقد أشار المكلف السابق بالولاية (انظر A/HRC/37/63، الفقرة ٩) إلى نشوء فضاءات عالمية جديدة إلى جانب الأمم المتحدة تُحدد فيها الأولويات الدولية. وهذه التجمعات الحكومية الدولية والمتعددة القطاعات والخاصة، كمجموعة السبعة ومجموعة العشرين ومجموعة الـ ٧٧ والمنتدى الاقتصادي العالمي ومجموعة بيلدبرغ واللجنة الثلاثية والمنتدى الاجتماعي العالمي ومجتمع الديمقراطيات، تؤدي دوراً في وضع إطار النظام الدولي ووظيفته. وتستدعي اجتماعات وسياسات هذه التجمعات تدقيقاً عاماً مكثفاً، بل واعتراضات، مما يبين نطاق تأثيرها على الحوكمة العالمية والمواقع الفريدة التي تحتلها هذه التجمعات بوصفها جهات منظمة لاجتماعات قادة العالم والمفكرين العالميين. وعلاوة على ذلك، ستكتسي هذه التجمعات المزيد من الأهمية في السنوات المقبلة نظراً إلى تزايد الطابع العابر للحدود للتحديات السياسية والاقتصادية في العالم.

٢٧- وعلى ذلك، سيكون من المجدي دراسة مؤسسات وممارسات هذه المحافل، مع تطبيق مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة من أجل إعداد توصيات بشأن تعزيز حوكمتها الديمقراطية

(٩) انظر إعلان الحكومات المفتوحة الذي اعتمدته الشراكة من أجل حكومات مفتوحة في عام ٢٠١١.

وتأثيرها على حقوق الإنسان. فكيف يمكن جعل محافل الحوكمة العالمية أكثر إتاحة وأكثر استجابة لأصوات الناس والجماعات الذين كانوا في السابق مستبعدين من هيئات اتخاذ القرارات الدولية لكن حياتهم وأسباب معيشتهم تتأثر بالقرارات التي تتخذها هذه المحافل؟ وإلى أي مدى جرى تشجيع مشاركة المرأة وتحقيقها في الواقع العملي؟ وما الدور الذي ينبغي لمحافل الحوكمة العالمية أن تؤديه في التوعية بمحورية حقوق الإنسان التي تستهدف ليس الحكومات الوطنية فحسب، وإنما أيضاً قيادات العمل التجاري والقيادات المدنية والمحلية؟ وهل يمكن استخلاص دروس فيما يتعلق بتعزيز المسؤولية المشتركة عن إدارة التحديات العالمية؟

٢٨- ويود الخبير المستقل أن يشجع الجهات صاحبة المصلحة على تقديم إسهاماتها بشأن هذا الموضوع، وبذلك تستخلص دروساً من أجل زيادة تعزيز النظام العالمي.

هاء- التحديات الاقتصادية العالمية

٢٩- يقر الخبير المستقل بأن النظام الاقتصادي العالمي المتغير بانتظام يشكل تحديات أمام حماية حقوق الإنسان. وقد أدى التقدم التكنولوجي السريع وتفضيلات المستهلك المتغيرة إلى الإخلال بأسواق العمل التقليدية. وقد هددت الأزمات الاقتصادية التقدم من حيث التنمية المستدامة، وتسببت في انخفاضات حادة في الإنفاق الاجتماعي وعجلت بحدوث نقائص على صعيد الالتزامات التعاونية الدولية. وشهد العديد من البلدان استمرار البطالة وركود الأجور، مما فاقم مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة أصلاً. وأسهمت التوقعات الاقتصادية القائمة في تسجيل أعداد غير مسبوقة من المهاجرين على الصعيد العالمي. وإضافةً إلى ذلك، أدت الأنشطة غير المنظمة للشركات إلى إحداث آثار جانبية على المستويات المعيشية وعلى الحق في بيئة صحية داخل الحدود الوطنية وخارجها على السواء. وفي الوقت نفسه، يشكل الغموض السياسي خطراً على الاستقرار الاقتصادي. وكان لهذه الحقائق تأثير سلبي غير متناسب على الذين يُعانون بالفعل من أوضاع اقتصادية هشة، كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين^(١٠).

٣٠- وقد ثبت أن الاستجابات الدولية حتى الآن غير كافية لعلاج أسباب وعواقب التحديات الاقتصادية العالمية. فتدابير التقشف التي اتخذت في غياب معايير حقوق الإنسان قِل إنما أدت إلى زيادة استفحال أضرار الأزمات الاقتصادية حيث شجعت الدول على خصخصة برامج الحماية الاجتماعية، ومن ثم إلى تفويض تمتع أفقر الفئات بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وخضعت النُهُج التقليدية للاستثمار والتنمية الدوليين للتدقيق من أجل تعزيز النمو الاقتصادي دون إيلاء الاهتمام الواجب للمساواة وحقوق الإنسان. وبينما تحققت تطورات إيجابية في سياسات المؤسسات المالية الدولية، مثلاً عن طريق إصلاح الضمانات البيئية والاجتماعية وتبني أهداف التنمية المستدامة بوصفها أهدافاً إرشادية، لا يزال يوجد، كما ذُكر أعلاه، مجال لتحسين المشاركة والتمثيل في المؤسسات المتعددة الأطراف. وعلاوةً على ذلك، واجهت منظمات المجتمع المدني المستعدة للتعليق على السياسة المالية عقبات من حيث التنظيم، أو قيوداً على الصعيد التقني والقدرات، أو حملة ترهيب سافرة وأعمال انتقام.

(١٠) OHCHR, Report on Austerity Measures and Economic and Social Rights (Geneva, 2013), pp. 7-9.

٣١- ويرحب الخبير المستقل بالاقترحات المتعلقة بكيفية تعزيز تصدي المجتمع الدولي لهذه التحديات بطريقة تعزز إقامة نظام عالمي أكثر ديمقراطية وإنصافاً.

واو- الشباب في سياق مواجهة الضعف والعنف والفرص

٣٢- تعوق السياقات الهشة تمتع المجتمع بحقوق الإنسان الأساسية وتحدد المؤسسات والعمليات الديمقراطية. ويواجه الشباب^(١١)، بشكل خاص، تحديات فريدة ويتعرضون بوجه خاص للضعف في البيئات التي يكتنفها الغموض. وهذا هو الوضع بشكل خاص نظراً إلى البناء الاجتماعي للتحوّل من الطفولة إلى البلوغ، الذي يتحمل فيه الشباب مسؤوليات مرحلة البلوغ، رغم التهميش من جانب المجتمع والاستقلال المقيد. فمثلاً، يُعترف بصورة عامة بالافتقار الذاتي من الناحية الاقتصادية بوصفه مؤشراً مهماً في مرحلة التحوّل إلى البلوغ. لكن الحصول على قدر محدود من الموارد والتعليم والتدريب والعمل، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، يفرض قيوداً على تطلعات الشباب^(١٢). وفي الحالات القصوى، قد يدفع الافتقار إلى الفرص الشباب إلى البحث عن بديل وأحياناً عن وسائل غير قانونية لتأمين حاجته إلى المال.

٣٣- ورغم أن الشباب يمثلون سُدُس سكان العالم^(١٣)، يعاني الشباب من تدني شديد في التمثيل في هيئات الحكم الوطنية والدولية. ويمكن أن يؤدي اشتراط سن معينة للتصويت والترشح إلى حرمان الشباب من التصويت والترشح على الصعيد الوطني، وبالمثل يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الهياكل الرسمية المكرسة لكفالة مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات إلى حرمانهم من هذه المشاركة^(١٤). والهامش المتاح لمشاركة الشباب في الأوساط المتعددة الأطراف محدود للغاية، وهو ما يطرح سؤالاً بشأن مدى استجابة تلك المحافل لشواغل الشباب والأجيال المقبلة.

٣٤- وإضافة إلى ذلك، عندما تفشل الدول في توفير هامش منصف للتمكين الاقتصادي للجميع، يكون الشباب هم الأشد تأثراً. وتؤثر الصعوبات للحصول على التعليم الجيد والملائم للسوق على التنمية البشرية والتطلعات الاقتصادية للشباب. وتؤدي ندرة فرص العمل بأجر، سواء وظائف العمل للمبتدئين أم التدريب أثناء الخدمة أم التدريب المهني، إلى آثار طويلة الأجل على النتائج الاقتصادية والنفوذ السياسي للشباب^(١٥). وعلاوة على ذلك، يؤدي حصول الشباب بشكل قانوني على أجر وفقاً لجدول أجور يختلف عن أجور البالغين الأكبر سناً إلى استغلال الشباب^(١٦). وبالنسبة إلى الشابات، تؤدي مسائل من قبيل انخفاض معدلات التوظيف، والحصول المحدود على التعليم، والقيود الاجتماعية المفروضة عليهن، إلى الحد من

(١١) وفقاً لتعريف الجمعية العامة، يُعرف "الشباب" بأنهم الأفراد الذين يتراوح سنهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة. انظر، مثلاً، القرار ١١٧/٥٦، الفقرة ١٥، والقرار ١٢٦/٦٢، الفقرة ٢٥.

(١٢) United Nations, "Youth population trends and sustainable development", Population Facts, May 2015, p. 1; and OHCHR, "Expert meeting on the human rights of youth: executive summary and outcomes", 18 September 2013.

(١٣) United Nations, Population Facts, May 2015.

(١٤) انظر European Youth Forum, "Human Rights Council resolution 35/14: OHCHR study on youth and human rights", p. 3.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(١٦) OHCHR, "Expert meeting on the human rights of youth", p. 2.

نفوذهم الاقتصادي والسياسي^(١٧). وفي السياقات التي تتوزع فيها الموارد بطريقة غير منصفة، قد يفقد الشباب الثقة في قدرة العمليات الديمقراطية على استعادة المساواة الاقتصادية. وأدى ذلك بالشباب، في بعض الحالات، إلى زيادة فرص تجنيدهم من جانب العصابات الإجرامية والحركات الانفصالية والمنظمات الإرهابية، وإلى جعل الدولة، عن غير قصد، "هدفاً للاعتداء".

٣٥- ويود المكلف بالولاية أن يتمكن من الحصول على آراء الخبراء وأن يبحث العلاقة بين الشباب والضعف والعنف والفرص.

رابعاً- المنهجية

٣٦- سيعتمد الخبير المستقل عدة أساليب عمل لتنفيذ ولايته، تشمل على سبيل المثال لا الحصر الدراسات المواضيعية، ومشاورات الخبراء، والزيارات القطرية، والمشاركة في المحافل الدولية، وإصدار البلاغات، والتعاون مع مكلفين آخرين بولايات.

ألف- الدراسات المواضيعية

٣٧- سيجري الخبير المستقل أولاً دراسات مواضيعية استناداً إلى المواضيع التي نوقشت أعلاه. وسوف يوجز الخبير المستقل، في تقاريره السنوية عن نتائج هذه الدراسات، ما استخلصه من نتائج بشأن مواضيع محددة، وسيقدم توجيهات وتوصيات إلى الدول الأعضاء والوكالات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الخاصة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

٣٨- ويمكن تقديم تقارير عن متابعة هذه الدراسات إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، بحسب الاقتضاء.

باء- مشاورات الخبراء

٣٩- سيعقد الخبير المستقل اجتماعات خبراء ومشاورات مع خبراء بحضور مشاركين من الدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية من أجل زيادة بحث المسائل المختارة. ومن شأن هذه المشاورات أن تساعد المكلف بالولاية في تحديد العقبات أو أفضل الممارسات بشأن المواضيع المختارة. وسوف تستخدم التوصيات الناتجة عن هذه الاجتماعات في إعداد التقارير العادية.

جيم- الزيارات القطرية

٤٠- يعتزم الخبير المستقل أيضاً القيام بزيارات قطرية لكي يبحث بمزيد من العمق العقبات وأفضل الممارسات فيما يتصل بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف وحمايته. ويود الخبير المستقل أن يشكر البلدان التي وجهت دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات، وهو يعتزم تقديم مزيد من طلبات الزيارة من أجل المزيد من الاستطلاع للمواضيع الميمنة أعلاه في سياقات قطرية معينة. وتمهيداً لهذه الزيارات القطرية، سيضع الخبير المستقل منهجية قابلة للتطبيق في سياق ولايته تحدد

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

نطاق البحث لهذه الزيارات. وسيسعى المكلف بالولاية، في هذه الزيارات، إلى جمع معلومات عن الإجراءات المتخذة من الحكومات لتعزيز الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك أولويات الحكومات والخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات، وإلى تحديد كل من العقبات وأفضل الممارسات. وسيعقد الخبير المستقل اجتماعات أيضاً مع مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة، منها السلطات الحكومية للبلدان المعنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

دال - المشاركة في المحافل الدولية

٤١ - في سياق إدراك الخبير المستقل لقرار مجلس حقوق الإنسان ٦/١٨، الذي حث فيه المجلس جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الدول، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، والمكلفون الآخرون بولايات، وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة - على التعاون مع المكلف بالولاية من أجل تنفيذ ولايته، سيلتزم الخبير المستقل بالتعاون وتحسين الحوار في جميع القطاعات.

٤٢ - ويحرص الخبير المستقل على المشاركة في المحافل الدولية من أجل التوعية بأهمية إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف وحياته. وسيقدم المكلف بالولاية، في هذه المحافل، مساهمته في المناقشات المتعلقة بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف التي قد تجريها المنظمات الوطنية والدولية، ومؤسسات بريتون وودز، والتجمعات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة البلدان الأمريكية، ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وتجمعات حكومية دولية أخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجتمع الديمقراطيات؛ ومنظمات المجتمع المدني، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي والمنتدى الاجتماعي العالمي؛ ووكالات الأمم المتحدة؛ والقطاع الخاص؛ والدوائر الأكاديمية.

٤٣ - وتساهم المشاركة في حوار مع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى في تحسين فهم الولاية والإطار المعياري، ويمكن أن تؤدي إلى توافق آراء عالمي بشأن المواضيع المطروحة.

هاء - الاتصال والتعاون مع مكلفين آخرين بولايات

٤٤ - يسلّم الخبير المستقل بأن نطاق الولاية يشمل مجموعة عريضة من مسائل وشواغل حقوق الإنسان. وبينما يمنح الترابط بين جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مجالاً عريضاً للخبير المستقل، فهو يدرك أهمية التعاون مع مكلفين آخرين بولايات من أجل تنفيذ ولايته وربطها بولايات أخرى. وفي هذا الصدد، يمكن تناول المواضيع المبينة أعلاه، وذلك بالتشاور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيين بالحقوق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحقوق في حرية الرأي والتعبير، وبجالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والعنف والتمييز ضد المرأة، والحقوق في التنمية، والدّين الخارجيين، والفقر المدقع، والتضامن الدولي، وتأثير الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال على التمتع بحقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم الخبير المستقل بحث إمكانية إعداد سلسلة من الإجراءات المشتركة مع مكلفين آخرين بولايات، بحسب الاقتضاء، تشمل إصدار بلاغات مشتركة والقيام

بزيارات قطرية مشتركة عندما توجد مجالات مصالح مشتركة في بلد معين، وحالات فردية ذات اهتمام مشترك، وانتهاكات لحقوق الإنسان تشمل المبادئ الديمقراطية أو الإنصاف أو أعمال انتقام.

خامساً - الخلاصة

٤٦ - يعرض الخبير المستقل في هذا التقرير الرؤية والأولويات التي يود أن يتقاسمها مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن الطريقة التي يعتزم بها تنفيذ ولايته، مع العمل بروح من الانفتاح والصراحة والشفافية.

٤٧ - وتستلزم الولاية نهجاً شمولياً يكفل تعزيز وحماية جميع الحقوق في بيئة تعترف على النحو الواجب بمسائل المشاركة والشمول والشفافية.

٤٨ - ويعتزم الخبير المستقل العمل عن كثب مع قطاع عريض من الجهات صاحبة المصلحة، منها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الخاصة، من أجل تحسين إدراك أهمية إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وهو يعتزم أيضاً التشاور مع مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني من أجل زيادة التوعية بالولاية وزيادة المشاركة في تنفيذها.

٤٩ - ويود الخبير المستقل أن يوثق النتائج التي سيتوصل لها وأية صعوبات تواجهه والدروس التي سيستخلصها، وإطلاع المجلس وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على هذه الدروس.